المنبر

نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 28 | نوفمبر 2022

غياب الجمعيات السياسية عن البرلمان وتهميشها لا يصب في مصلحة الوطن

ص 8

لم نخض الانتخابات لعدم رغبة أعضاء الجمعية في الترشح بسبب ضعف أداء مجلس النواب وتراجع صلاحياته

ص 3

تلقينا طلبات دعم من مترشحين في عشرين دائرة انتخابية وسنصوت للأكفأ والأصلح للوطن

ص 3

حريصين على دعم العملية السياسية والديمقراطية لكننا ندعو لمزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب

ص 4

الوثيقة الانتخابية التي وقعت عليها «المنبر» بمشاركة جمعيات سياسية أخرى هي المعيار لدعم المترشحين

ص 6

أعضاء «المنبر الإسلامي» لن يصوتوا في الانتخابات لمن وقفوا ضد مصالح الشعب

أكد الأمين العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي المهندس محمد إسماعيل العمادي أن لدى الجمعية قرار نهائي وموقف مبدئي ملتزمة به بعدم دعم أي مترشح صوت ضد مصالح الشعب البحريني في البرلمان وخالف الإرادة الشعبية بشأن عدد من القضايا العامة والمعيشية.

وقال: «تاريخ «المنبر الإسلامي» يشهد بأنها دائماً تصطف مع الإرادة الشعبية وتنحاز لمصالح الشعب وحقوقه ومكتسباته ولايمكن بأي حال من الأحوال أن يصوت أعضاء المنبر لمن خذلوا الشعب وساهموا في الانتقاص من حقوقه ومكتسباته المعيشية».

وأضاف « العمادي» أن لدى المنبر التزام مع عدد من الجمعيات السياسية من خلال وثيقة تم إطلاقها خلال الفترة الماضية بعدم دعم مترشحين لم يمثلوا الشعب البحريني حق التمثيل وتعاونوا في تمرير قرارات وقوانين أضرت بالمواطن وزادت من الأعباء المعيشية عليه.

ودعا الشعب البحريني إلى التصويت للأكفأ والأصلح والحرص على إيصال من يمثله تمثيلاً حقيقياً وينحاز إلى مصالحه ويدافع عن حقوقه ومكتسباته المعيشية ولا يخضع للضغوطات.

وأوضح» العمادي» أن الوثيقة التي وقعت عليها «المنبر الإسلامي» تحت عنوان « الأولويات الشعبية لدعم المترشحين لانتخابات٢٠٢٢»وبمشاركة عدد من الجمعيات السياسية تتضمن أولويات شعبية كشرط لدعم مترشحين والتصويت لهم وتتمثل في مناهضة أي تحركات لفرض ضرائب جديدة على المواطنين ورفض أي أعباء معيشية أخرى تحت أي مسمى، وفرض الضرائب العادلة على أرباح الشركات الكبيرة وعلى الثروات الطائلة المستغلة وغير المستغلة اقتصاديا.

والعمل على إعادة مكتسبات المتقاعدين التي تم وقفها في قانون التقاعد ودعم صندوق التقاعد.

وأضاف « العمادي» أن من اهم الأولويات دعم جهود بحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص بالاستفادة من تجارب الدول الخليجية الشقيقة، والتصدي لمشكلة البطالة بين المواطنين البحرينيين وتلافي مؤثرات تطبيق الفيزا المرنة والعمل على شمول الميزانية العامة للدولة للبرامج الاجتماعية الهادفة الى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بشكل أعدل لتحسين مستوى دخل المواطن وذلك بعد زيادة أسعار النفط وما حققته من فائض للميزانية وممارسة الدور الرقابي في درء وكشف ومحاربة الفساد بشكل جاد وبخاصة على مدخلات ومصروفات الضريبة وضبط الديون ووضع خطة الخروج منها زمنيا.

وتابع كما كان من بين الأولويات رفض خصخصة الخدمات العامة الأساسية وبخاصة الصحة والتعليم والماء والكهرباء واستعادة صلاحيات مجلس النواب الرقابية والتشريعية وتطويرها. والعمل على مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر إيصال الصوت الشعبي الرافض للتعامل مع المحتل وإحداث انفراج حقيقي في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة الشعبية فيها.

المنبر
دورية تصدر عن جمعية
المنبر الوطني الإسلامي

العدد (28) نوفمبر 2022
رقم التسجيل SMEN 508

رئيس مجلس الإدارة:
م محمد إسماعيل العمادي

رئيس التحرير:
أنس بومطيع

ص. ب. 23038
المحرق - مملكة البحرين

33134949

almenbersociety@gmail.com

almenber.bh

@almenber

@almenber.bh

المقالات المنشورة
تعبر عن رأي أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن
آراء الجمعية

«العمادي»: ليس لنا مترشحين باسم الجمعية في هذه الانتخابات و«المنبر الإسلامي» لها قاعدة شعبية لا يستهان بها ستصوت للأكفأ والأصلح

أكد الأمين العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي المهندس محمد إسماعيل العمادي على دعم الجمعية للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك منذ انطلاقه وللعملية السياسية والانتخابية والديمقراطية في البلاد وحرصها الشديد على الحفاظ على المكتسبات السياسية وتطوير التجربة البرلمانية بما يحقق الإرادة الشعبية في الاستجابة لتطلعات ومتطلبات المواطنين المعيشية والسياسية وتحقيق مصالح الوطن العليا من خلال الحفاظ على مقدراته وتنمية ثرواته ودعم أمنه واستقراره ووحدته الوطنية.

وأضاف هدفنا الأول من ممارسة العمل السياسي والبرلماني هو الحفاظ على الصالح العام للوطن وحماية حقوق ومكتسبات المواطنين ولهذا شاركنا بمترشحين في جميع الانتخابات النيابية التي أجريت منذ العام 2002 وحتى العام 2018 وقد أظهرت نتائج وأرقام هذه الانتخابات بكل وضوح أن للجمعية قاعدة شعبية في الشارع لا يستهان بها ولا يمكن تجاهلها وأن "المنبر" تمثل تياراً مهما في العملية السياسية. كما نستمر في التنسيق مع باقي الجمعيات السياسية لنقل اراء الشارع البحريني في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والمعيشية.

واستدرك "العمادي" بقوله: "إلا أن الأداء الضعيف لمجالس (2010-2018) التي شكلتها أغلبية من المستقلين والذين يمارسون السياسة من منطلقات فردية وبعد تفتت الكتل السياسية في المجلس والتي تنقل صوت المواطن وتراجع المكتسبات السياسية والمعيشية أصاب المواطنين بالإحباط، وأعضاء المنبر جزء من هؤلاء المواطنين وقد أصابهم ما أصاب المجتمع من عزوف عن الممارسة السياسية الحالية وعزوف عن الترشح في الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة حيث لم تتلق الأمانة العامة للجمعية أي طلب من أعضائها بخصوص الترشح نيابياً وبلدياً، وبناءً عليه فإن جمعية المنبر الوطني الإسلامي ليس لديها مترشحين للانتخابات المقبلة".

وأكد الأمين العام لـ «المنبر الإسلامي» ان الجمعية ستشارك في العملية الانتخابية من خلال التصويت للمترشحين الذين يرونهم الأكفأ والأصلح.

وكشف" العمادي" عن تلقي الجمعية لكثير من طلبات المترشحين المستقلين التي تطلب دعم "المنبر" في الانتخابات النيابية والبلدية وهي محل دراسة من جانب الأمانة العامة ومؤسسات الجمعية من أجل الوصول إلى القرار الأفضل والأنسب، متمنياً نجاح العملية الانتخابية والتوفيق للناخبين في اختياراتهم من أجل نواب يعبرون بصدق عن الإرادة الشعبية ومجلس نواب يمثل البحرين خير تمثيل.

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عــن جمعيــة المنبـر الوطني الإسلامي | العدد 28 | نوفمبر 2022

الدكتور علي أحمد عبد الله،

رئيس المكتب السياسي لجمعية المنبر الوطني الإسلامي:

حريصون على دعم العملية السياسية والانتخابية وإيصال الأكفأ للبرلمان

غيـاب الجمعيـات السياسـية عـن البرلمـان وسـيطرة المسـتقلين كانـت مـن العوامـل الرئيسـية التـي أدت إلـى ضيـاع العديـد مـن حقـوق ومكتسـبات المواطنيـن المعيشـية وأحدثـت تراجعـاً في الأولويات السياسـية والمعيشـية

أكد الدكتور علي أحمد رئيس المكتب السياسي لجمعية المنبر الوطني الإسلامي على الأهمية الكبرى والضرورية للمشاركة في الانتخابات الوطنية، من أجل الحفاظ على المكتسبات السياسية والديمقراطية التي جاءت ثمارا للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وحتى يكون المواطن مشاركاً إيجابياً في صنع القرار من خلال اختيار النواب الاكفأ والأصلح الذين يمثلونه ويعبرون عن إرادته في مجلس النواب ويدافعون عن حقوقه ومكتسباته المعيشية والسياسية.

وعزا عدم تقدم جمعية المنبر بمترشحين في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الشهر المقبل إلى عدم رغبة أعضاء الجمعية في الترشح بعد الاحباط الذي أصابهم بسبب أداء مجالس النواب المتعاقبة من 2010 وحتى الآن وهي المجالس التي شكل أغلبيتها المستقلون وهي التي أهدرت الكثير من حقوق ومكتسبات المواطنين.

وكشف الدكتور علي في حوار لنشرة « المنبر» أن الجمعية قد تلقت الكثير من طلبات الدعم من قبل مترشحين مستقلين ومن بعض الجمعيات وتتم دراستها الآن لاتخاذ الموقف المناسب لصالح الوطن والمواطن، وذلك طبقاً لشروط الوثيقة التي وقعت عليها جمعية «المنبر الإسلامي» بمشاركة عدد من الجمعيات السياسية الأخرى والتي تتضمن معايير وشروط يجب توافرها فيمن يستحق دعم الجمعية.

لماذا قررت جمعية المنبر الوطني الاسلامي عدم الدفع بمترشحين في انتخابات 2022؟

> **مخلصون للوطن وللملك، ونحترم الدستور وقوانين الدولة ونذود عن حريات الشعب ومصالحة وأمواله ونؤدي اعمالنا بالأمانة والصدق**

أكدنا في تصريحنا المنشور حول موقفنا من الانتخابات المقبلة، أننا داعمين للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك وللعملية السياسية والديمقراطية والانتخابية وأننا حريصين على الحفاظ على المكتسبات السياسة والمعيشية للمواطنين من خلال وجود مجلس نواب قادر على التعبير عن الإرادة الشعبية ولذا شاركنا وسنشارك في جميع الانتخابات النيابية السابقة والقادمة من أجل الحفاظ على الصالح العام لمملكتنا الحبيبة ولحماية حقوق ومكتسبات المواطنين.

أما هذه الانتخابات فنحن مشاركين في الانتخابات من خلال التصويت لمن نراه الأكفأ والأصلح لكن ليس لدينا مترشحين باسم الجمعية، وذلك لعدم رغبة أعضاء الجمعية في الترشح بعد الاحباط الذي أصابهم بسبب أداء مجالس النواب المتعاقبة من 2010 وحتى الآن.

وكما هو معروف فإن المجالس النيابية من 2010 حتى 2022 شكل أغلبيتها المستقلون، وهذه المجالس أهدرت الكثير من حقوق ومكتسبات المواطنين مثل وقف زيادة 3% السنوية للمتقاعدين، وفرضت هذه المجالس المزيد من الضرائب، لكننا وبرغم ذلك حريصين على نجاح العملية الانتخابية ووصول الأكفأ والأصلح والأنزه إلى مجلس النواب.

هل هناك شروط معينة في المترشحين الذين ستدعمونهم؟

أعضاء جمعية المنبر الوطني الاسلامي يشهد لهم الجميع في الحاضر والماضي بإخلاصهم لوطنهم وملكهم، ويحترمون الدستور وقوانين الدولة ويذودون عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، ويؤدون أعمالهم بالأمانة والصدق ومن هذا المنطلق الشرعي والوطني والدستوري وقعت جمعية «المنبر» مع عدد من الجمعيات السياسية وثيقة تحت عنوان « الأولويات الشعبية لدعم المترشحين في انتخابات 2022» وتتضمن هذه الوثيقة معايير يجب أن يتسم بها المترشح خلاصتها أن المترشح الذي سيلقى الدعم هو من لم يقف ضد مصالح الشعب في البرلمان أو غيره ويتعهد بأن لا يصوت لأي قرار أو قانون ينتقص من حقوق ومكتسبات المواطنين المعيشية أو يزيد من الأعباء المعيشية الملقاة على عاتق المواطنين وأن يحارب الفساد الإداري والمالي ويقف بجانب الإرادة الشعبية في كل القضايا والحقوق المعيشية العادلة وأن يرفض التطبيع بكافة أشكاله وصوره.

بعد غياب أغلب الجمعيات السياسية عن مجلس النواب هل من الممكن أن يكون للجمعيات دور في الدفاع عن جميع حقوق المواطنين المعيشية؟

من المعروف أن التنظيمات السياسية (جمعيات أو أحزاب) في الدول العريقة ديمقراطيا تمثل أساس العمل السياسي حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة الحياة السياسية وضمان استمرارها واستقرارها، فهي تؤدي دوراً كبيراً في تنشيط الحياة السياسية، كما أنها إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم للمجتمع حيث تقوم بالتعبير عن اهتمامات وتطلعات أفراد المجتمع والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة من خلال المشاركة في البرلمان وبالتالي المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة والمشاركة في صياغة الميزانية العامة من أجل أن تحقيق متطلبات واحتياجات المواطنين، هذا إن كانت الجمعيات أو الأحزاب تعمل من خلال البرلمان أي من داخل السلطة، أما في البحرين حيث ان معظم الجمعيات السياسية، حاليا، تعمل من خارج البرلمان فهي تعمل على توعية المواطنين بالقضايا العامة وحقوقهم ومكتسباتهم والعمل على تعزيز القيم السياسية والمشاركة السياسية، والعمل على تحويل مطالب الناس واحتياجاتهم إلى سياسات من خلال تقديم رؤية الجمعية حول مختلف القضايا التي تهم المواطنين .

نحن كجمعية المنبر الوطني الإسلامي مارسنا دورنا عندما كان لنا حضورا برلمانيا كنواب داخل المجلس النيابي في مسألة تحسين معيشة المواطنين وحققنا مكتسبات كثيرة

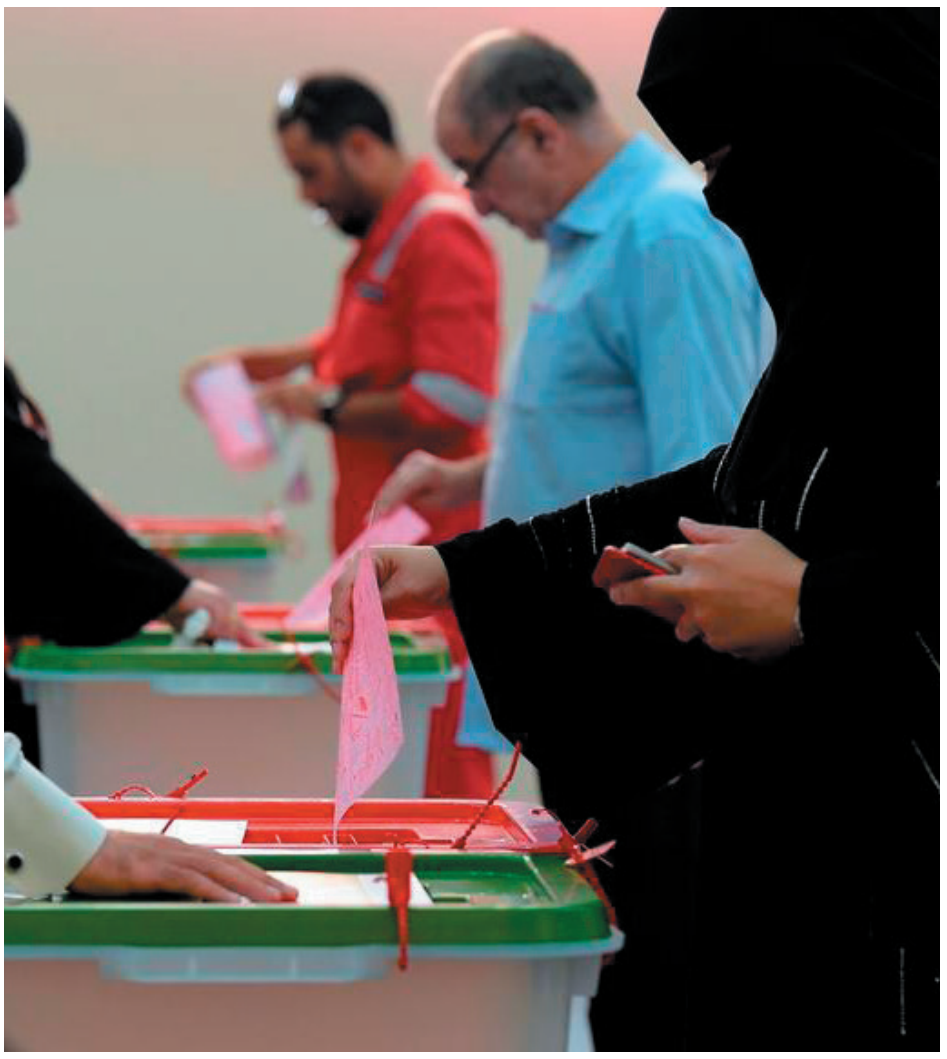

سنواصل العمل إيمانا منا بالمشروع الاصلاحي لجلالة الملك من داخل وخارج البرلمان من أجل الدفاع عن الحقوق والمكتسبات المعيشية والسياسية

للمواطن، وفي خارج المجلس عملنا، قدر استطاعتنا، وصغنا رؤيتنا ووضعنا الحلول اللازمة لكي يتم الاستفادة منها وتحويلها إلى سياسات. وقد رفضنا الكثير من السياسات التي تمس مكتسبات المواطنين كمسألة تعديلات التقاعد وعملنا على حشد المواقف الرافضة لهذه التعديلات.

وسنواصل هذا النهج خلال الفترة المقبلة من أجل دعم حقوق ومكتسبات المواطنين والتحذير من المساس بها والعمل على تقديم الرؤية والحلول للكثير من التحديات التي يواجهها المجتمع وذلك من أجل صالح الوطن والموطن.

ما هي الأسباب التي أدت إلى التراجع السياسي في البحرين؟

هناك عاملان، الأول: محلياً وهو متعلق بالأحداث التي وقعت في 2011 ومحاولات البعض القفز بالبلاد إلى المجهول، وعدم التدرج في الدعوة إلى الاصلاح، للوصول إلى توافق حول قضايا الوطن الكبرى وذلك من خلال ميثاق العمل الوطني والدستور.

أما العامل الثاني: فهو خارجي فالبحرين ليست جزيرة منعزلة عن العالم، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يدور حولها في المنطقة والعالم، ولقد شهدت المنطقة خلال الأعوام الماضية أزمات وحروب وهو ما أدى إلى تراجع الحياة السياسية وإعطاء أولوية أكثر للاقتصاد والأمن والاستقرار.

هل خسر البرلمان بعدم وجود ممثلي الجمعيات السياسية فيه؟

الدراسات والاحصائيات والواقع يشهد بذلك، فما تحقق من ثراء للحياة النيابية والسياسية ومكتسبات معيشية للمواطن ومحاربة الفساد بكل انواعه في الفصول التشريعية التي شكلت الأغلبية فيها من نواب الجمعيات السياسية الذين يسيرون حسب قرارات جماعية تستوجب المحاسبة الذاتية على المستوى الشعبي والذي لا يقارن أبداً بما يحدث الآن بعد سيطرة المستقلين على الأغلبية البرلمانية والتي لا تحاسب شعبيا بحيث تراجعت المكتسبات المتعلقة بحقوق المواطنين وتم خفض صلاحيات المجلس النيابي.

كيف تقيم العلاقة بين جمعية «المنبر» والجمعيات والقوى السياسية الأخرى؟

علاقة الجمعية مع غالبية الجمعيات السياسية والرموز الوطنية علاقة طيبة والجمعية عضو في اللجنة التنسيقية بين الجمعيات السياسية وهناك تعاون وتنسيق مع هذه الجمعيات حول مختلف القضايا الوطنية، وقد أفرز هذا التعاون تنظيم عدد من الفعاليات المشتركة وإصدار العديد من البيانات.

من أولوياتنا المزيد من التفاعل مع قضايا المواطنين والتنسيق مع الفاعلين في الساحة السياسية لما فيه خير الوطن والمواطن

هل تعاني الجمعيات السياسية من تضييق؟

تواجه الجمعيات مجموعة من التحديات أبرزها: قانون الجمعيات السياسية الذي يغلب عليه القيود ويفتقد للمساندة، وكذلك تعامل بعض المؤسسات الحكومية الفوقي تجاهها، وتوجسها من التعامل مع الجمعيات السياسية، بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية والتي تجعلها غير قادرة على ممارسة أنشطتها وفعالياتها بأريحية، والقيام بدورها الحقيقي في المجتمع.

ما هو دور جمعية «المنبر» في دعم القضية الفلسطينية، ورفض التطبيع؟

قضية فلسطين هي من القضايا الرئيسية والمركزية ذات الحساسية العالية للشعب البحريني عامة. والبحرين قيادة وشعبا لها تاريخ مشرف في دعم القضية الفلسطينية وفضح الانتهاكات الصهيونية، وبناءً على ذلك فهناك رفض شعبي عارم للتطبيع، لذلك تقوم «المنبر» بكل الوسائل القانونية المتاحة لها، بدعم فلسطين والقدس الشريف ومقاومة التطبيع.

ما هي أولويات الجمعية للفترة المقبلة؟

أعتقد من أهم أولويات الجمعية خلال الفترة المقبلة ترتيب بيتنا الداخلي والتأكيد ا على التفاعل مع قضايا المواطنين. وكذلك التنسيق والتعاون مع الفاعلين في الساحة السياسية بصورة مكثفة لما فيه خير الوطن والمواطن.

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عــن جمعيــة المنبـر الوطني الإسلامي | العدد 28 | نوفمبر 2022

بينها «المنبر الإسلامي»..

جمعيات سياسية تطلق مبادرة تتضمن تسع التزامات كشرط لدعم مترشحين

أعلنت جمعيات (المنبر الوطني الإسلامي – تجمع الوحدة الوطنية - المنبر التقدمي – الصف الإسلامي) في مبادرة لهم عن استعدادها لدعم المترشحين الذين يلتزمون بعدد من الأولويات الشعبية التي حددتها المبادرة، ويأتي في مقدمة هذه الالتزامات تطلعات ومتطلبات المواطنين المعيشية.

وقد حددت المبادرة تسع التزامات تتمثل في مناهضة أي تحركات لفرض ضرائب جديدة على المواطنين ورفض أي أعباء معيشية أخرى تحت أي مسمى، وفرض الضرائب العادلة على أرباح الشركات الكبيرة وعلى الثروات الطائلة المستغلة وغير المستغلة اقتصاديا.

والعمل على إعادة مكتسبات المتقاعدين التي تم وقفها في قانون التقاعد ودعم صندوق التقاعد. ودعم جهود بحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص بالاستفادة من تجارب الدول الخليجية الشقيقة، والتصدي لمشكلة البطالة بين المواطنين البحرينيين وتلافي مؤثرات تطبيق الفيزا المرنة. والعمل على شمول الميزانية العامة للدولة للبرامج الاجتماعية الهادفة الى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بشكل أعدل لتحسين مستوى دخل المواطن وذلك بعد زيادة أسعار النفط وما حققته من فائض للميزانية ممارسة الدور الرقابي في درء وكشف ومحاربة الفساد بشكل جاد وبخاصة على مدخلات ومصروفات الضريبة وضبط الديون ووضع خطة الخروج منها زمنيا. ورفض خصخصة الخدمات العامة الأساسية وبخاصة الصحة والتعليم والماء والكهرباء. والعمل على مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر إيصال الصوت الشعبي الرافض للتعامل مع المحتل،و إحداث انفراج حقيقي في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة الشعبية فيها. واستعادة صلاحيات مجلس النواب الرقابية والتشريعية وتطويرها.

وفيما يلي نص المبادرة:

الأولويات الشعبية لدعم المترشحين لانتخابات ٢٠٢٢

انطلاقاً من مسؤولياتنا الوطنية والسياسية تجاه مملكتنا الحبيبة وشعبنا البحريني الوفي وبعد أن انصرف العمل النيابي عن تبني القضايا الكبرى التي تهم الشارع البحريني، وتماهى مع سياسات الحكومة دون الالتفات لمطالب المواطنين، وذلك إثر تَشَكُّل أغلبيته من المستقلين وغياب أو تغييب الكتلة النيابية الصلبة التي تدافع عن حقوق ومكتسبات الناس المعيشية والسياسية وتمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، وهو ما أدى إلى تقليص مكتسبات المواطنين وزيادة أعبائهم المعيشية كما حدث في تعديلات التقاعد وضريبة القيمة المضافة وما شهده ملف البحرنة من تراجع أدى إلى زيادة البطالة، وغيرها من القضايا التي تبنى العديد من النواب فيها مواقفاً تعارض الإرادة الشعبية .

إن التوازن بين مطالب الشعب وما تقوم به الحكومة هو من أسس دستور مملكة البحرين الذي جعل الشعب مصدر السلطات وشدد في مقدمته على أن مجلس النواب يختاره الشعب ليمثل الإرادة الشعبية "يختار الشعب الواعي الحر الأمين بالانتخاب من يتكون منهم مجلس النواب، ليحقق المجلسان معا الإرادة الشعبية ممثلة في المجلس الوطني"، كما احتوت المادة (٧٨) من الدستور قسماً يقسمه كل نائب يتضمن:" وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق".

من أجل كل هذا ومع قرب اجراء الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2022، ومع نُدرة البرامج السياسية الجادة المطروحة في الساحة والتي يمكن للمواطن أن يحاسب النائب أو الجمعية السياسية عليها، فقد ارتأت الجمعيات السياسية الموقعة أدناه تحديد حد أدنى من الأولويات التي تمثل مطالب المواطن البحريني الأساسية وتدعو المترشحين إلى التعهد بالالتزام بها عند نجاحهم في الوصول إلى البرلمان وهي فيما يلي:

1. مناهضة أي تحركات لفرض ضرائب جديدة على المواطنين ورفض أي أعباء معيشية أخرى تحت أي مسمى، وفرض الضرائب العادلة على أرباح الشركات الكبيرة وعلى الثروات الطائلة المستغلة وغير المستغلة اقتصاديا.
2. العمل على إعادة مكتسبات المتقاعدين التي تم وقفها في قانون التقاعد ودعم صندوق التقاعد.
3. دعم جهود بحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص بالاستفادة من تجارب الدول الخليجية الشقيقة، والتصدي لمشكلة البطالة بين المواطنين البحرينيين وتلافي مؤثرات تطبيق الفيزا المرنة.
4. العمل على شمول الميزانية العامة للدولة للبرامج الاجتماعية الهادفة الى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بشكل أعدل لتحسين مستوى دخل المواطن وذلك بعد زيادة أسعار النفط وما حققته من فائض للميزانية.
5. ممارسة الدور الرقابي في درء وكشف ومحاربة الفساد بشكل جاد وبخاصة على مدخلات ومصروفات الضريبة وضبط الديون ووضع خطة الخروج منها زمنيا.
6. رفض خصخصة الخدمات العامة الأساسية وبخاصة الصحة والتعليم والماء والكهرباء.
7. العمل على مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر إيصال الصوت الشعبي الرافض للتعامل مع المحتل.
8. إحداث انفراج حقيقي في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة الشعبية فيها.
9. استعادة صلاحيات مجلس النواب الرقابية والتشريعية وتطويرها.

وستعمل الجمعيات السياسية جاهدة على دعم المترشحين الذين تتضمن برامجهم الانتخابية لهذه الأولويات الوطنية ويتعهدون بجعل هذه القضايا من أولوياتهم في عملهم النيابي، وذلك من خلال توجيه الجمعيات لأعضائها ومحيطها الاجتماعي بالتصويت لهؤلاء المترشحين، دون المترشحين من طراز الذين وافقوا على ضريبة القيمة المضافة وعلى تعديلات قانون التقاعد التي قلصت مكتسبات الشعب ولم تراع المطالب الشعبية المتكررة.

والله الموفق.

الجمعيات الموقعة:

1. جمعية المنبر الوطني الإسلامي
2. جمعية تجمع الوحدة الوطنية
3. جمعية المنبر التقدمي
4. جمعية الصف الإسلامي

تجمع الوحدة الوطنية
National Unity Assembly

المنبر التقدمي - مملكة البحرين
Progressive Tribune - Kingdom of Bahrain

جمعية الصف الإسلامي
يوليو ٢٠٠٧م

ندوة بـ «المنبر الإسلامي» تؤكد على ضرورة الحفاظ على المكتسبات السياسية وتطالب بمراجعة الإخفاقات البرلمانية

أكـد المشـاركون بنـدوة "البرلمـان فـي الميـزان" التـي نظمتهـا جمعيـة المنبـر الوطني الإسـلامي على ان شـيطنة الجمعيـات السياسـية لا تخـدم الصالـح العـام، وإنمـا أثـر بصـورة سـلبية علـى دور وأداء مجلـس النـواب ومـن ثـم علـى مصالـح المواطنين.

وأضافوا أن وجود جمعيات سياسية قوية من شأنه أن يثري العمل السياسي والبرلماني بطريقة مهنية واحترافية وبما يحقق حلولاً للكثير من المشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع في الوقت الراهن.

وأجمع الحضور على ضعف أداء مجلس نواب 2019 وتراجع دوره بصورة مقلقة خصمت من المكتسبات السياسية والمعيشية التي حازها المجتمع بفضل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

وشدد المشاركون في الندوة التي عقدت بقاعة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة بمقر الجمعية بالمحرق مؤخراً على ضرورة الحفاظ على المكتسبات السياسية والتجربة البرلمانية من خلال زيادة وعي المجتمع بأهمية الدور الذي يجب ان يقوم به البرلمان ومن ثم ضرورة اختيار الأصلح والقادر على السعي لتحقيق تطلعات ومتطلبات المواطنين ومصالح الوطن العليا.

من جهته دعا الدكتور علي أحمد عبد الله عضو الأمانة العامة لجمعية المنبر الوطني الإسلامي والأستاذ المساعد بجامعة البحرين إلى ضرورة الحفاظ على المكتسبات السياسية والتجربة البرلمانية والعمل على تقويتها كونها أحد أهم ثمار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك الذي عبر بالبلاد إلى الحياة الدستورية.

دور وسائل الإعلام

وأضاف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ونشطاء التواصل الاجتماعي إلى ضرورة دعم العملية الإصلاحية والسياسية في البلاد والحفاظ على مكتسباتها من خلال الحرص على إتاحة مساحة أكبر للجمعيات السياسية التي تمثل العمود الفقري للحياة السياسية في معظم بلدان العالم والعمل على نشر مواقفها وأنشطتها. والعمل على توعية المواطنين حول أهمية العمل السياسي والبرلماني وضرورة أن يكون التصويت للأكفأ وذلك من خلال عقد الندوات والحوارات والنقاشات التي تحاول دراسة ومناقشة العمل السياسي بصورة عامة وتقويم العمل البرلماني والبلدي بصورة خاصة واستضافة المختصين في هذه الجوانب مع مراعاة الجوانب القانونية.

الدكتور علي أحمد

يدعو وسائل الإعلام إلى اجراء حوارات جادة لتقويم العمل السياسي والبرلماني وفتح المجال للجمعيات والمختصين لطرح أراءهم بكل حرية

وطالب الدكتور علي وسائل الإعلام بضرورة أن يقوموا بدورهم الحقيقي في مراقبة أداء النواب تحت قبة المجلس وخارجه وتقييمه من أجل أداء أفضل لمجلس النواب يعود بالنفع على الوطن والمواطن، وأن يكون جل تركيزهم على الموضوعات الهامة والكبرى المتعلقة بحاضر ومستقبل البحرين والأجيال القادمة وإتاحة المساحة اللازمة لمناقشتها مثل الميزانية العامة وقضايا المواطنين المعيشية والخدمية والفساد المالي

الدكتور عيسى تركي: مسؤولية ضعف العمل البرلماني تقع على الجميع وشيطنة الجمعيات السياسية لا يخدم الصالح العام للبحرين

أحمد قراطة: المصلحة العليا للبلاد تتطلب وجود برلمان قوي يحاسب الحكومة والمواطن الذي ينشد الإصلاح عليه اختيار المرشح الواعي

والإداري وقضايا الأمن القومي.

ضعف مجلس النواب

وانتقد الدكتور علي أداء مجلس النواب بقوله:" إلا أنه وبعد الفصلين التشريعيين الأولين وابتداء من الفصل التشريعي الثالث لوحظ تراجع وضعف في الأداء بشكل كبير بعد سيطرة المستقلين على المجلس وصل إلى حد تماهى أداء المجلس مع أداء الحكومة، وبعد ان كان المجلس رقيباً عليها محاسباً لها بدأ ينفذ رغباتها ويتطلع لرضاها على حساب مصالح الشعب وقد انعكس الأداء الضعيف لمجلس النواب على الممارسة الديمقراطية بشكل عام.

وأكد الدكتور علي أن المحاولات المستمرة لتقليص هذا الدور ليست من الصالح العام بل تبعث برسائل سلبية ومحبطة، داعياً إلى ضرورة الحفاظ على التجربة البرلمانية ودعمها والحفاظ على صلاحياتها التشريعية والرقابية كاملة باعتبارها أحد أهم ثمار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

الحكومات لا تريد برلمانات قوية

أما عضو مجلس النواب السابق الدكتور عيسى تركي فأكد أن الحكومات في كل دول العالم لا تريد بالطبع برلماناً قوياً ينتمي إلى أحزاب وكتل نيابية قوية لهم برامج محددة ولديها خبرات وقدرة على مسائلة الحكومة ومراقبتها بشكل احترافي ومهني، وإنما تريد مجالس متشرذمة وليس لها رؤى ومرجعيات وبرامج واضحة ومحددة.

شيطنة الجمعيات السياسية

وأضاف أن أكثر ما تعاني منه البحرين الآن فيما يتعلق بالعمل السياسي والبرلماني هو شيطنة الجمعيات السياسية بدل من الحرص على تقويتها ودعمها من اجل الصالح العام، مؤكداً أن هذا لا يخدم الصالح العام خاصة وأن الجمعيات السياسية هي القادرة على تقديم كوادر وكفاءات قادرة على ممارسة العمل النيابي بطريقة مهنية واحترافية تحقق الصالح العام.

فيما دعا الدكتور عيسى الجمعيات إلى ضرورة مراجعة بعض الأخطاء وتصحيح بعض المواقف فيما يتعلق بطرح بعض المرشحين الذين أثبتوا ضعفهم وعدم قدرتهم على أداء نيابي متميز.

وتوقع أن يبقى الحال كما هو عليه من خلال تشكيل المستقلين لغالبية مجلس النواب القادم

بسبب الظروف الإقليمية الحالية والضغوطات الموجودة، لافتاً إلى أن أداء بعض المستقلين في مجلس 2019 كان أقوى من أداء بعض نواب الجمعيات المشاركة في هذا المجلس.

وأوضح أن ضعف العمل البرلماني الحالي هو مسؤولية مشتركة بين النواب والمواطنين الذين هم جزء أساسي ولا يتجزأ من المشكلة والحل كونهم المتحكم في إيصال هؤلاء النواب أو غيرهم من خلال التصويت الانتخابي، مؤكداً أن الحل يكمن في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية إيصال المرشح الأكفأ.

الحلول

وشدد الدكتور عيسى على أن الحل يكمن في وجود نواب لهم تاريخ سياسي من جمعيات ومؤسسات سياسية قادرة على تحويل ما ينادي به الشعب الى خطط عمل واقعية، وكذلك مستقلين لهم نشاط مجتمعي وطني رشيد يثري العمل البرلماني، كما أن تراكم الخبرات البرلمانية لدى النائب مهم للقيام بدوره الدستوري بمواءمة.

واستبعد الدكتور عيسى أن يكون نقص صلاحيات مجلس النواب هو المتسبب في تراجع الدور التشريعي والرقابي للنواب وإنما يعود إلى ضعف النواب أنفسهم، مؤكداً أن مقولة مجلس النواب فاقد للصلاحيات مقولة غير دقيقة خاصة في الجانب الرقابي. وانما نحن أمام معوقات وعقبات وضعت في اللائحة تصعب وليست تمنع من استخدام الادوات الدستورية، والحل يكون بوجود أغلبية بمجلس النواب تذود عن مصالح الشعب.

وأشار إلى أن مجلس النواب ما يزال يملك من الصلاحيات التي تمكنه من مراقبة الحكومة بشكل جاد ومن هذه الصلاحيات ما يمكن من حل الحكومة بشكل كامل من خلال طرح مسألة عدم التعاون مع الحكومة وعدم الموافقة على برنامجها، في مقابل عدم إمكانية الحكومة حل مجلس النواب.

أهمية دور مجلس النواب

وأضاف نتكلم عن مجلس طالب به الشعب منذ الثلاثينات، وقدم ما قدم من أجل أن يكون هذا المجلس واقعا، ويكون الشعب مشاركا في صنع القرار، وبالتالي نتكلم عن مؤسسة دستورية منتخبة من الشعب في سياق العملية السياسية والإدارية، من المفروض أن تعكس مصالح المواطنين المتنوعة. وعليه فإن تراجع الثقة بمجلس النواب يؤدي الى تراجع الثقة بالعملية السياسية والديمقراطية بشكل عام.

وتابع الدكتور عيسى الحقيقية ان أزمة الثقة ليست حالة بحرينية، بل هي ظاهرة دولية، فمنذ سنوات نرى تقارير ترصد مؤشرات الديمقراطية حول العالم، تتحدث عن تراجع الديمقراطية عالميا، مؤكداً أن الديمقراطية الصحيحة والمتكاملة لا توجد على مستوى العالم الا في 7٪ من الدول، في وسط 190 دولة لديها برلمانات.

المصلحة العليا في برلمان قوي

أكد عضو مجلس النواب السابق أحمد قراطة على ان المصلحة العليا للبحرين تقتضي وجود برلمان قوي وفاعل ويمتلك جميع الصلاحيات التي تمكنه من أداء دوره التشريعي والرقابي كما ينبغي وكما حدده ميثاق العمل الوطني مطالبا بمنح مجلس النواب كامل الصلاحيات التي تجعل منه سلطة قادرة على مراقبة أداء الحكومة بالشكل الذي يحقق الصالح العام للدولة ويحمي حقوق ومكتسبات المواطنين.

ضعف النواب المستقلين

وعزا ضعف المجلس في الفصل التشريعي الخامس إلى ضعف أداء النواب المستقلين كونهم لا يمتلكون الخبرات اللازمة ويفتقرون لرؤية ومرجعية واضحة ولا يمتلكون كتلة تدعم مطالبهم واقتراحاتهم، فيما دفعت الجمعيات بنواب لا يتمتعون بالإمكانات والقدرات التي يجب توافرها في النائب.

وقال قراطة: "معظم برلمانات العالم تتشكل من كتل برلمانية قوية تنتمي إلى احزاب وفي البحرين لدينا جمعيات تمتلك كوادر قوية قادرة على أداء برلماني قوي ورقابة الحكومة بالشكل الذي يحقق مصالح الدولة والمواطن وهو ما يتطلب إتاحة المساحة لها لتؤدي دورها الذي حدده الدستور من أجل برلمان قوي".

وأشار إلى أن مجلس 2019 تراجع دوره بشكل كبير وأضر بحياة المواطنين المعيشية بشكل غير مسبوق حيث وافق على ضريبة المضافة والقيمة الانتقائية وتعديلات التقاعد وقانون التأمين الصحي الشامل، كما تراجع الدعم الحكومي من مليار و600 ألف إلى 42 مليون دينار وهو ما يوضح حجم الكارثة التي ارتكبها هذا المجلس.

المشاركة في الانتخابات

حق وواجب

كفـل دسـتور مملكـة البحريـن المعـدل الصـادر عـام 2002 حـق الانتخـاب والترشـيح حيـن نـص فـي المـادة (1/هـ) منـه علـى أن «للمواطنيـن، رجـالاً ونسـاءً، حـق المشـاركة فـي الشـئون العامـة والتمتـع بالحقـوق السياسـية، بمـا فيهـا حـق الانتخـاب والترشـيح، وذلـك وفقـاً لهـذا الدسـتور وللشـروط والأوضـاع التـي يبينهـا القانـون». ويُعد الانتخـاب والترشـيح حقـان لازمـان لزومـاً حتميـاً لإعمـال الديمقراطيـة فـي محتواهـا المقـرر دسـتورياً.

ومن هذا المنطلق تعد مشاركتنا الانتخابية حق وواجب في آن واحد، فمن حق كل مواطن أن ينتخب من يمثله في المجالس النيابية والبلدية، وهو واجب تقتضيه المصلحة العامة. ويُعتبر الناخب أهم حلقة من حلقات العملية الانتخابية، لاعتبار أن صوته هو الوسيلة التي تضمن اختيار أصلح العناصر لتمثيل الشعب في مجلس النواب والمجالس البلدية، والقادرين على ممارسة اختصاصاتهم التشريعية والبلدية بكفاءة وفاعلية.

شروط الناخب

أولاً: شروط انتخاب أعضاء مجلس النواب:

- أن يكون قد بلغ من العمر عشرين سنة كاملة يوم الانتخاب.
- أن يكون كامل الأهلية.
- أن يكون مقيماً إقامة عادية في الدائرة الانتخابية طبقاً لما هو ثابت في بطاقة الهوية، وفي حالة إقامته في الخارج يكون آخر محل إقامة له في مملكة البحرين هو دائرته الانتخابية، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة فيعتد في هذه الحالة بمحل إقامة عائلته.
- ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جناية أو محكوماً عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى يُرَدّ إليه اعتباره.
- ألا يكون محكوماً عليه بالحبس في إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رُدَّ إليه اعتباره.

ثانياً: شروط انتخاب أعضاء المجالس البلدية:

- أن يكون قد بلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة يوم الانتخاب.
- أن يكون كامل الأهلية.
- أن يكون مقيماً إقامة عادية في الدائرة الانتخابية التي يريد القيد فيها، طبقاً لما هو ثابت في بطاقة الهوية، وفي حالة إقامته في الخارج يكون آخر محل إقامة له في مملكة البحرين هو دائرته الانتخابية، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة فيعتد في هذه الحالة بمحل إقامة عائلته.
- ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جناية أو محكوماً عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى يُرَدّ إليه اعتباره.
- ألا يكون محكوماً عليه بالحبس في إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية، ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رُدّ إليه اعتباره.
- يجوز لمن تتوافر فيه الشروط المشار اليها أعلاه من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يشترك في انتخاب أعضاء المجالس البلدية إذا كان له محل إقامة دائم بمملكة البحرين، ويجوز ذلك لغيرهم ممن يمتلكون عقارات مبنية أو أراضي في المملكة.

حقوق الناخب

- الحق في الاعتراض على جداول الناخبين.
- الحق في الترشيح لعضوية مجلس النواب والمجالس البلدية إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة قانوناً.
- الحق في الإدلاء بصوته في الانتخابات واختيار من يريد من المرشحين بحرية وسرية تامة.
- الحق في الامتناع عن الإفصاح عن المعلومات الخاصة بحقه في الانتخاب لأي جهة كانت، فلا يجوز سؤاله عن المرشح الذي يرغب في انتخابه.
- الحق في عدم تعرضه لدعاية انتخابية غير سليمة، سواء من حيث الأسلوب أو الوقت أو المكان.
- الحق في عدم التأثير على اختياراته عن طريق الهدايا العينية أو المادية.
- الحق في الحصول على المساعدة من رئيس لجنة الاقتراع والفرز في يوم الانتخاب إذا كان لا يستطيع التصويت بنفسه.

الجرائم الانتخابية

- يُعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:
- أورد بياناً كاذباً وهو عالمٌ بذلك في أية وثيقة قدمها لأمر يتعلق بجدول الناخبين، أو تعمّد بأية وسيلة أخرى إدخال اسم فيه أو حذف اسم منه خلافاً لأحكام القانون.
- زوّر أو حرّف أو شوّه أو أخفى أو أتلف أو سرق جدول الناخبين أو ورقة ترشيح أو ورقة اقتراع أو أية وثيقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب بقصد تغيير النتيجة.
- أعطى صوته في الانتخاب وهو يعلم أنه لا حق له في ذلك، أو أنه فقدَ الشروط المطلوبة لاستعمال الحق فيه بعد أن أصبحت الجداول نهائية.
- أخلّ بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو التشويش أو بالاشتراك في التجمهر أو المظاهرات.
- استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة في يوم الاقتراع أو انتحل شخصية غيره.
- أهان أية لجنة من اللجان المنصوص عليها في القانون أو أحد أعضائها أثناء تأدية أعمالها.
- نشر أو أذاع أقوالاً كاذبة عن موضوع الانتخاب أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب.
- طبع أو نشر أية وسيلة من الوسائل العلنية بقصد الدعاية الانتخابية دون أن يكون مطبوعاً على الصفحة الأولى منها اسم وعنوان الطابع أو الناشر.
- حالات بطلان الصوت الانتخابي
- يعتبر الصوت باطلاً في أي من الحالات الآتية:
- إذا كان الرأي المبدئ في ورقة الاقتراع معلقاً على شرط.
- اختيار أكثر من العدد المطلوب انتخابه من بين المرشحين بمراعاة أن المطلوب انتخابه مرشح واحد عن كل دائرة انتخابية.
- عدم اختيار أحد من المرشحين.
- إذا أثبت الناخب رأيه على ورقة غير ورقة الاقتراع المعدة لذلك.
- كتابة الناخب لاسمه على ورقة الاقتراع أو وضع أي إشارة أو علامة أخرى تشير إلى شخصيته أو تدل عليه.

وثيقة الجمعيات السياسية لدعم المرشحين

أعلنت جمعيات (المنبر الوطني الإسلامي - تجمع الوحدة الوطنية - المنبر التقدمي - الصف الإسلامي) في مبادرة لها عن استعدادها لدعم المترشحين الذين يلتزمون بعدد من الأولويات الشعبية التي حددتها المبادرة، ويأتي في مقدمة هذه الالتزامات تطلعات ومتطلبات المواطنين المعيشية, وفيما يلي أولويات الوثيقة:

1. **مناهضة أي تحركات لفرض ضرائب جديدة على المواطنين** ورفض أي أعباء معيشية أخرى تحت أي مسمى، وفرض الضرائب العادلة على أرباح الشركات الكبيرة وعلى الثروات الطائلة المستغلة وغير المستغلة اقتصاديا.

2. **العمل على إعادة مكتسبات المتقاعدين** التي تم وقفها في قانون التقاعد ودعم صندوق التقاعد.

3. **دعم جهود بحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص** بالاستفادة من تجارب الدول الخليجية الشقيقة، والتصدي لمشكلة البطالة بين المواطنين البحرينيين وتلافي مؤثرات تطبيق الفيزا المرنة.

4. **العمل على شمول الميزانية العامة للدولة للبرامج الاجتماعية** الهادفة الى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بشكل أعدل لتحسين مستوى دخل المواطن وذلك بعد زيادة أسعار النفط وما حققته من فائض للميزانية.

5. **ممارسة الدور الرقابي في درء وكشف ومحاربة الفساد** بشكل جاد وبخاصة على مدخلات ومصروفات الضريبة وضبط الديون ووضع خطة الخروج منها زمنيا.

6. **رفض خصخصة الخدمات العامة الأساسية** وبخاصة الصحة والتعليم والماء والكهرباء.

7. **العمل على مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني** عبر إيصال الصوت الشعبي الرافض للتعامل مع المحتل.

8. **إحداث انفراج حقيقي في الحياة السياسية** وتعزيز المشاركة الشعبية فيها.

9. **استعادة صلاحيات مجلس النواب الرقابية والتشريعية وتطويرها.**

تجمع الوحدة الوطنية
National Unity Assembly

المنبر الوطني الإسلامي

المنبر التقدمي - مملكة البحرين
Progressive Tribune - Kingdom of Bahrain

الصف
يوليو ٢٠٠٧م
جمعية الصف الإسلامي